ام عمل خيري ؟

بالاضافة الى المسائل المتعلقة بتحديد هوية المنظمات كمنظمات أميركية أم أجنبية ، هناك مسائل اخرى تتعلق بسلامة النظام الضريبي الاميركي . تنص مواد القانون الاسرائيلي العام ، الذي لم نبحثه بعد ، على ان المنظمة الصهيونية / الوكالة اليهودية معفاة من دفع الضرائب في اسرائيل . وينص قانون الوضع على ان هذا الاعفاء يشمل « الهيئة التنفيذية واعتماداتها المالية ومؤسساتها الاخرى » . ويصف الميثاق الكبرين هايسود « النداء الاسرائيلي المتحد » والكبرين كايمث « الصندوق القومي اليهودي » بأنهما « مؤسستان تابعتان للمنظمة الصهيونية » . وفي ٩ حزيران ١٩٧٠ اضيف في وزارة العدل ملحق للميثاق ينص على تفاصيل ترتيبات اعفاء « الهيئة التنفيذية » من الضريبة . ومن المهم على وجه الخصوص أن الملحق يقول « في هذا الملحق تتضمن « الهيئة التنفيذية » الصندوق القومي اليهودي والنداء الاسرائيلي المتحد » . وهذا يعني ان الصندوق القومي اليهودي والنداء الاسرائيلي معفيان من الضرائب في اسرائيل لانهما جزء من الهيئة التنفيذية. والهيئة التنفيذية اما فرع من حكومة اسرائيل أو هيئة عامة تحت سيطرتها كما هو منصوص في قانون الوضع والميثاق . واذا فالنتيجة التي لا يمكن تجنبها هي أن الصندوق القومي اليهودي والنداء الاسرائيلي المتحد هما جزءان من حكومة اسرائيل أو من هيأتها العامة : المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية . وهذان الصندوقان ذاتهما معفيان من الضرائب في الولايات المتحدة لان مصلحة ايرادات الضرائب الداخلية تعاملهما كمنظمتين خيريتين أصيلتين . وبالتحديد تعتبر التبرعات التي يدفعها المواطنون الاميركيون للصندوق القومي اليهودي والنداء الاسرائيلي المتحد تبرعات خيرية يجري اقتطاعها عند حساب الدخل لتقدير الضريبة . وقد قيم البحاثة الصهيوني البارز، البروفسور ندف زفران الوضع في كتابه «الولايات المتحدة واسرائيل»(١٩٦٣) كما يلي : « عدا ذلك ، لم تحاول الحكومة الاميركية أبدا أن تعترض جديا على تصنيف الهبات التي يتبرع بها اليهود الاميركيون والتي تبلغ قيمتها بليون دولار « صدقة » معفاة من الضرائب ، على الرغم من أن هذا المال يندرج فعلا في موازنة اسرائيل الانمائية العامة » .

النتيجة هي ان لكل من الصندوق القومي اليهودي والنداء الاسرائيلي المتحد حصانة ضريبية في دولة اسرائيل وفي الولايات المتحدة ولكن على أسس قانونية متعارضة . ففي دولة اسرائيل توجد الحصانة بسبب العمل الحكومي للصندوقين وفي هذا البلد توجد الحصانة بسبب عملهما الخيري المزعوم. ومن الواضح انه لا يمكن أن يكون هذان الاساسان القانونيان المتعارضان صحيحين معا . وما دامت حكومة اسرائيل قد حددت في قانونها العام أن هذين الصندوقين يقومان بأعمال حكومية لها ، فان ما يتبع من ذلك بالضرورة هو ان فرع الهيئة التنفيذية عندنا يخادع دافعي الضرائب الاميركيين بمن فيهم من يتبرعون للصندوقين الصهيونيين، وذلك بالسماح باجراء حسومات ضريبية خيرية تخرق المعيار الذي وضع في نظام ايرادات الضرائب الداخلية . والى أن تطبق قوانيننا الضريبية ، فان اسرائيل ستستمر في تشغيل اجزاء من حكومتها في الولايات المتحدة وكأنها هيئات خيرية حقيقية .

٣. القانون الدولي المنطبق على الشرق الاوسط .

أ ــ تصريح بلفور : ربما كان تصريح بلفور للعام ١٩١٧ أهم اتفاق دولي يتعلق بفلسطين . ولا شك في أن هذا الاتفاق أحد اكثر الاتفاقات الدولية في القرن العشرين تعرضا لسوء الفهم وسوء التفسير. وجد التصريح بدايته في بيان رسمي أصدره وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ، وأصبح فيما بعد اتفاقا دوليا عبر تضمين بنوده كاملة لصك الانتداب الذي أقرته عصبة الامم على فلسطين . وقد كانت كل البنود الاخرى في صك الانتداب على فلسطين متوافقة تماما مع شروط تصريح بلفور بما في ذلك بنود الضمان التي تحمي حقوق الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين . وكان لا بد من الحصول على موافقة الولايات المتحدة على الوعد منفردة لانها لم تكن عضوا في عصبة الامم ، وقد تم ذلك عبر المعاهدة الانجلو ــ اميركية بشأن فلسطين (١٩٢٥) التي تضمنت النص الكامل لتصريح بلفور . وعلى الرغم من أن التصريح أساسا من طرف واحد ، الا أنه مع ذلك نتاج اتفاق ثلاثي الاطراف تم بالتفاوض بين الحكومة البريطانية والصهيونيين واليهود البريطانيين البارزين . وقد جرت المفاوضات ، طبقا لليونارد شتاين مؤرخ التصريح الصهيوني الثقة ، على امتداد ثلاث سنوات . وكان الدكتور حاييم وايزمن الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لدولة اسرائيل المفاوض الصهيوني الرئيسي . وكان يشجعه على الهدف